



بيان
جامعة الدول العربية
خلال الجلسة العامة
للدورة (58) للجنة المخدرات
(فينا 2015/3/9)

يرجى المراجعة عند الإلقاء



بيان جامعة الدول العربية خلال الجلسة العامة للدورة (58) للجنة المخدرات
(فيينا 2015/3/9)

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم، باسم جامعة الدول العربية، بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة الدورة (58) للجنة المخدرات، وأن أؤكد لكم على استعدادنا التام للتعاون معكم في هذا السياق، كما أتوجه بالشكر لرئيس الدورة (57)، سعادة السفير/خالد شمعة، على الجهود المبذولة والتنسيق المتميز طوال سنة خلت، متمنيا لسيادته التوفيق في مهامه على رأس الجزء الخاص بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام 2016.

السيد الرئيس،

رغم كل الجهود المبذولة على الساحة الدولية وعلى المستويين الإقليمي والوطني، يبقى تنامي إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة مثار قلق عميق لدى المجتمع الدولي، وقد أكدت الموثائق الدولية والإقليمية على مخاطر المخدرات وتأثيراتها السلبية على مختلف أوجه الحياة، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا، كما أكدت على عدم قدرة أي دولة على مواجهة هذه الآفة وحماية مواطنيها من مخاطرها وأثارها بالعمل بشكل منفرد، وعلى حاجة الدول وضرورة التزامها بالتكاتف والتعاون والتنسيق على مختلف المستويات.

ومن هذا المنطلق، بادرت جامعة الدول العربية للتعامل مع هذه الآفات من خلال مجموعة من التدابير على مستوى مجالسها الوزارية المتخصصة، خاصة مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء الصحة العرب، لتعزيز قدرات الدول العربية على المستويين التشريعي والأمني وكذا على مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يطيب لي ان أبرز لكم النقاط التالية:

1- اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب خلال عام 1986 الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والقانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي لتنظيم الإجراءات التي تتخذها كل دولة عربية لمكافحة إنتاج وتهريب المواد المخدرة؛

2- وافق مجلس وزراء الداخلية العرب خلال عام 1994 على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي دخلت حيز النفاذ خلال عام 1996 وصدقت عليها إلى تاريخه (14) دولة عربية؛

3- وافق مجلس وزراء الصحة العرب خلال دورته العادية (43) التي عقدت في فبراير 2015 على عقد ندوة تحت عنوان "الصحة النفسية ومكافحة الإدمان والدعم الاجتماعي" بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والإعلام وكافة الجهات المعنية بهدف الاتفاق على "خطة تحرك عملية لمواجهة مخاطر الإدمان واضطرابات الصحة النفسية"؛



4- اتفق وزراء الصحة العرب على إنشاء قواعد بيانات وطنية تتضمن حجم مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية والخدمات المتاحة والبرامج التدريبية المتوفرة لديها بالتعاون مع وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية والاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛

5- تم تكليف لجنة فنية في إطار جامعة الدول العربية بإعداد دراسة متكاملة حول العلاج بالبدائل؛

هذا، وتأمل جامعة الدول العربية في مواصلة التعاون القائم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين خلال عام 2010 وكذا البرنامج الإقليمي المعني بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية من خلال ما يلي:

- 1- تفعيل المبادرة العربية لحماية الشباب من المخدرات التي أطلقت عام 2009؛
- 2- إنشاء آلية مستدامة للتوعية والوقاية والعلاج من المخدرات بين الشباب تقوم على أساس التعاون المشترك ودعم الموارد البشرية العربية وتوفير التدريب المتخصص؛
- 3- إيلاء مزيد من الاهتمام لمؤسسات العلاج من الإدمان في المنطقة العربية؛
- 4- المشاركة في نشر نماذج عمل ميدانية ذات مرجعية علمية راسخة؛
- 5- تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى دول المنطقة العربية في مجال تنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة المخدرات؛

وفي الختام، وجب التنويه، سيدي الرئيس، أن الحرب ضد المخدرات تركز في أحيان كثيرة على البعد الأمني وعلى التدابير التشريعية اللازمة، وتغيب عنها أحيانا المعالجة الاجتماعية حيث يبقى التحدي الأكبر هو توفير العلاج للمدمنين والنجاح في إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

شكرا السيد الرئيس
